أهمية التعليم العالي في انتاج المقاولين و غرس ثقافة المقاولة

سالمي عبد الجبار

أستاذ مساعد– أ– المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تلمسان

selmiabdeldjabar@yahoo.fr

أ.د بندي عبد الله عبد السلام

a_bendiabdellah@yahoo.fr

ملخص: يعد رأس المال البشري مفهوما بالغ الأهمية في تنمية الاقتصاد المعاصر، فنمو المؤسسة أو بقاؤها صغيرة يعتمد على تمتع المقاول بمجموعة من الشروط والمهارات من أجل إدارة نمو مؤسسته والتمكن من مواجهة الأزمات التي تعيقها.

فالمقاول يقيم عملا صغيرا ويجعل منه خلال فترة معينة مؤسسة كبيرة و ناجحة، فالتكوين المبني على غرس الدوافع التي تحرك المقاولين وتحفزهم على الابتكار واكتشاف أسباب إقامتهم لمشروعات جديدة وإصرارهم على نموها إلى مؤسسات كبيرة يساهم في التطور الاقتصادي خاصة في محيط معاصر، غير متوقع، عدائي ومضطرب مصحوب بالمخاطرة و مبني على المنافسة الدولية جعل العديد من المؤسسات تفشل بسبب عدم قدرة أصحابها على استغلال الفرص ومواجهة التهديدات.

ومن هنا يظهر دور التعليم العالي في سوق العمل من خلال اكتشاف و تكوين الطلبة المتميزين وتحيتهم ليسيروا مؤسسات صغيرة ومتوسطة كمقاولين مبدعين، مع التعليم و التدريب المناسب اعتمادا على تدريس المقاولاتية والتركيز على مقاييس المقاولاتية وإدارة نمو الأعمال في شتى التخصصات من أجل تنمية قدراتهم وغرس ثقافة مؤسسية للمشروعات الجديدة المبدعة و تطويرها.

الكلمات المفتاحية : رأس المال البشري، التعليم العالي، تدريس المقاولاتية، الإبداع والابتكار، سوق العمل.

***Abstract**: Human capital is a very important concept in the development of modern economy. The growth of enterprise or its remaining small depends on entrepreneur's adoption of a set conditions and skills to manage the growth of his enterprise and to be able to face the crises that hamper it.*

The entrepreneur creates a small business and makes from it during a certain period a large and successful enterprise. The formation based on the implantation of the motives that drive the entrepreneurs and encourage them to innovate and discover the causes for their creation new projects and their insistence on their development to large enterprises contributes to the economic development. Especially in contemporary environment which is unexpected, hostile and risky and that is based on international competition has made many enterprises fail because of the inability of their owners to exploit the opportunities and confront threats.

Therefore, there appears the role of higher education in the labor market through the discovery and form of outstanding students and prepare them for the management of small and medium enterprises as creative entrepreneurs, with appropriate education and proper training depending on the entrepreneurial teaching and focus on the management of business growth in various specialties in order to develop and instill a corporate culture for new creative projects and developing them.

***Key words**: human capital, higher education, entrepreneurial teaching, creativity and innovation, labor market.*

مقدمة:

لقد انتهى زمن الرتابة في المحيط، وأصبح هذا الأخير يتغير بشكل مذهل، فمن الصعوبة تتبع تفاصيله ومظاهره اليومية لاسيما بعد تجسد ظاهرة العولمة وتطورها، فمن أجل الاستمرارية يجب التأقلم مع الوضع الجديد و إتباع سياسة التغيير، إذ لا بد من التخطيط ثم التنفيذ كما أنه من الضروري أن يُشْرَع في قيادة التغيير على مستويين: القيادة الاستراتيجية التي توافق زمن التفكير، القيادة العملياتية والتي توافق زمن التنفيذ[1]، فعلى الدولة التي تسعى إلى تنشيط الاقتصاد بالمشروعات الجديدة و المبتكرة أن تغرس ثقافة التغيير للتوجه نحو المقاولاتية.

بالنسبة للجزائر بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 386 687 خلال السداسي الأول من سنة 2012 [ii] و هو عدد لا يزال بعيدا عن الأهداف التنموية المراد الوصول إليها بالنظر إلى عنصر الصادرات، أين نجد " قطاع المحروقات يمثل عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج

بنسبة تقدر بـ 97 % من مجموع الصادرات خلال عام 2011 و بزيادة تقدر بأكثر من 28% مقارنة مع سنة 2010، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـ 2.93 %[lii] "، وهو ما يجعلنا نتخوف من الاعتماد على قطاع المحروقات خاصة بعد أزمة 1986، إلى جانب تطور البحث العلمي العالمي في مجال الطاقات المتجددة.

و نظرا لازدياد الطلب المجتمعي على خدمات التعليم العالي ممثلا بارتفاع عدد الطلبة من 100.8 مليون في عام 2000 إلى 152.5 مليون في عام 2007 على مستوى العالم[liii] كان لابد على التعليم بمختلف أطواره من التركيز على تحقيق رضا المستهلك إلى جانب استمرارية التحسن والتطوير[liv] "، من خلال تطوير أساليب تعليمية بغية تحقيق جودة المنتج و مضاعفة إفادة المجتمع بكل مؤسساته و أفراده[lv] وفقا للحاجات الحقيقية لسوق العمل من خريجين قادرين على إقامة مقاولات مبدعة وتحويلها خلال فترة معينة إلى أعمال كبيرة و ناجحة استجابة لتطلعات التنمية المستدامة.

فالمقاولة في مجال الأعمال نشاط ينصب على إنشاء مشروع جديد، و يقدم فعالية اقتصادية مضافة، "وعليه نجد كوز R.H.Coase (أحد رواد نظرية تكاليف المعاملات: la théorie de transaction) تساءل عن سلوك المؤسسات التي تتجه إلى القيام بالمعاملات التي يمكن أن تكون منظمة في السوق، وإجابة على هذا التساؤل يمكن إسقاطه على المقاولة من خلال ما يلي: إذا كانت لا تستطيع أن تقوم بهذه المعاملات بأقل تكلفة فعليها اللجوء إلى السوق أين توجد حقوق الملكية[lvi]"، كما أن المقاولة تعني عملية إدارة الموارد بكفاءة و أهلية متميزة لتقديم شيء جديد وابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد، لذلك فهي تنصب على تقديم كل ما هو جديد ومتميز كمنتوج جديد اعتمادا على أطر وسياقات متطورة لإنجاز الأعمال الإدارية[lvii]، من طرف أفراد أو مجموعات ذات مؤهلات متميزة.

و انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتعليم العالي من النتاج الشخصية المقاولة و غرس ثقافة المقاولاتية لمواكبة متطلبات سوق العمل؟

و تجدر الإشارة إلى أن تعليم المقاولاتية[lviii] يمكن الإعداد له في المراحل التي تسبق التعليم العالي، "فتنمية روح المقاولة والمهارات الجديدة تكون منذ سن مبكرة، وينبغي أيضا تعليم المعارف العامة حول الأعمال والريادة في المراحل المدرسية، كما يجب التشديد على أهمية الوحدات الدراسية المتمحورة حول الأعمال كعنصر أساسي في مخططات التعليم في المرحلة الثانوية وفي الجامعة، إلى جانب تشجيع وتعزيز الجهود الريادية التي يبذلها الشباب والعمل على تطوير مناهج تدريب مناسبة لمديري المشاريع الصغيرة[lix]".

و لمعالجة الموضوع سوف نعتمد على المحورين التاليين:

1- السلوك المقاولاتي لدى الأفراد و المؤسسات،

2- مميزات التعليم و التكوين المقاولاتي.

1- السلوك المقاولاتي لدى الأفراد و المؤسسات:

لقد تطور الاهتمام بالمقاولة على مدى التاريخ، حيث قام الباحثين الاقتصاديين بدراسة أثرها في التنمية الاقتصادية، كما تناولها المختصين في العلوم السلوكية من خلال البحث حول مميزات الشخصية المقاولة، الى جانب الدراسات التي اهتمت بالتنظيم من الجانب التسييري، كل هذه الأبعاد تدخل ضمن "الإطار الشامل للتنمية التي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري، حيث ينظر إلى التنمية على أنها تحويل المجتمع من العلاقات وطرق التفكير و طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة[lx]".

1-1- المقاربة الاقتصادية للمقاولة:

أدرك علماء الاقتصاد الأوائل أهمية المقاول في نمو الاقتصاد حيث أشار إليه "Smith Adam" في كتابه: The wealth of the nation كشخص يملك بعد نظر متميز، يدرك الطلب الممكن على سلعة أو خدمة ما فيقيم أعمالا تجارية لاستثمارها، فاعتبروا المقاول "قبطان الصناعة" (Captain Industry) أي قائد نمو الاقتصاد و ركزوا على مهاراته في التنظيم وإقامة أعمال ناجحة، كما ظهر مفهوم المقاولة في كتابات ريكارد "Richard Cantillon" ليعبر عن عملية شراء المنتجات و إعادة تغليفها ثم تسويقها بسعر غير مؤكد و غير قابل للتنبؤ به، ومن

هنا أبرز مفهوم المخاطرة و عدم التأكد[lxi].جون باتست ساي "Jean-Baptiste Say" يعتبر المقاول قبل كل شيء يتحمل المخاطرة، يستثمر أمواله الخاصة ويستعمل الموارد لإنتاج السلع و بالتالي يخلق ويطور نشاطات اقتصادية لحسابه الخاص[lxii].

و في أواخر القرن 19 تم إغفال المقاولين في التحليل الاقتصادي أين سيطر على علم الاقتصاد نظرية التوازن، فكانت النظرة إلى الأفراد على أنهم منتجون و مستهلكون، فوجدت الدراسات الأوربية المتعلقة بالمقاولاتية من يعطيها اهتماما في الولايات المتحدة الأمريكية، فظهرت دراسات منها دراسة الاقتصادي فرانك "Frank Knight" 1885-1972 الذي تبنى النظرة القائلة أن مهارة المقاول تتوقف على قدرته في التعامل مع عدم التأكد.

بالنسبة الى شمبيتر "Schumpeter" 1883- 1950 فان المقاول يميل إلى كسر حالة التوازن (العرض و الطلب) للسيطرة على النظام الاقتصادي من خلال منتجات وأسواق جديدة وعبر عن هذه العملية "التدمير الخلاق" مما يحدث نقلة نوعية في النظام الاقتصادي، و عليه فهو يعتبره عون التغيير كما يتحمل المخاطر من أجل الابتكار خاصة من خلال تحقيق تنسيق انتاجي جديد، كذلك مارك "Mark Casson" في كتابه "رائد الأعمال – نظرية اقتصادية" عام 1982 افترض عدم وجود التوازن في السوق، فرائد الأعمال له إمكانية إدارة الموارد بطريقة أكثر فاعلية، وهو ما يدفع السوق نحو التوازن مع التركيز على قدرة جمع المعلومات بطريقة تؤدي إلى خلق الفرص والتعامل مع التكاليف لتحقيق الربح.

كما ظهرت مدرسة جامعة هارفارد، حيث ترى أن المقاولاتية تكون من أبعاد ثلاث وهي التغيرات التي تطرأ على النطاق الاقتصادي، إقامة المنظمات كأحد المتطلبات اللازمة للاستثمار التجاري للابتكارات، إلى جانب وظيفة المقاولين في تحقيق الأرباح[lxiii].

كما ان المقاول هو الذي يكتشف فكرة اقتصادية لمشروع مستدام استجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذي يعيش فيه و وفقا للكفاءة الشخصية-كمستثمر- أو ضمن مجال التخصص- كطالب، متكون- كي يستطيع التحكم في المشروع وليتمكن من الابتكار و ادارة نموه و مواجهة الأزمات التي تواجهه[lxiv].

1-2- المقاربة السلوكية للمقاولة:

تركز هذه المقاربة على الأفراد، من خلال دراسة مختلف الخصائص السيكولوجية التي يتصف بها المقاولين، كل ما يميز شخصيتهم، تحفيزاتهم، سلوكاتهم و مساراتهم الاجتماعية، و ذلك محاولة للوصول إلى نموذج معايير الشخصية المقاولة.

من الدراسات التي قام بها بعض الباحثين في مجال العلوم السلوكية نجد Weber الذي بين اهمية نظام القيم، أما McCelland ركز على نظرية تحقيق الذات، فالمقاول يمتلك ثقة كبيرة بالنفس، القدرة على حل المشاكل لوحده، يتجه الى الحالات التي تتميز بالخطر إلى جانب سرعة استرجاع النتائج[lxv].

مدرسة السلوك الإنساني: أين عكست أفكار الاقتصاديين Frederick Von Hayek (1906-1992) و Luduig Von Mises (1881-1973) حيث لاحظ Mises أن الأفراد قادرين على استثمار الفرص (سلوك إنساني)، أما Hayek فقرر أنه في ظل اقتصاد السوق فان الفرد لا يمتلك نفس المعرفة و المعلومات التي يملكها غيره معناه وجود موارد خاصة لم تستخدم بالشكل الكافي، هذه المعرفة ذاتية يتم الحصول عليها في مواقف و وظائف ومجتمعات معينة[lxvi].

مدرسة التحليل النفسي من خلال مساهمة Manfred Kets de Vries الذي يعتبر أن الميول إلى انشاء المؤسسة و العمل المستقل هو نتيجة للتجارب التي عاشها المقاول منذ الطفولة في محيط عائلي غير عادي (hostile) و مجموعة مشاكل مؤثرة، هذه الخصائص تؤدي بالأفراد الى تطوير شخصية لديها صعوبة في تقبل سلطة ما و العمل في جماعة مع أفراد آخرين.

1-3- المقاربة التسييرية للمقاولة:

تحدث Gartner عن مصطلح Processus في حقل المقاولة لما عرض الاطار المفاهيمي لوصف ظاهرة انشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج يتضمن أربعة أبعاد: المحيط، الأفراد، العملية Process، التنظيم، أي جعل بعد "العملية" كمتغير و ليس مفهوم شامل للأبعاد الأخرى، ثم

أبحاث Bygrave et Hofer حيث ركزا على أن سير و تطور المقاولاتية تكون ديناميكية باعتبار أن مشروع الإنشاء و المؤسسات الجديدة تتطور عبر الزمن، هذا التطور ناتج عن نظام من المتغيرات المتفاعلة. هذه المقاربة تركز على أن نجاح المقاول يتحسن بالأدوات التسييرية[lxvii].

"فالمقاولة توسع حقلها ببروز مفاهيم جديدة و التي كانت بدايتها بالانتقال من وضعية –طالب عمل– في نظام الأجراء إلى– مقدم خدمة– في نموذج المقاولة، حيث انتقلت إلى نموذج تنظيمي يقود إلى بروز منظمات ذات غايات اقتصادية اجتماعية تتطلب قيادة للوصول إلى المستقبل[lxviii]".

1-4- مفهوم المقاولاتية * (Entrepreneurship concept):

" تعني عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين، كما تعني تحقيق السبق في قطاع معين. و المقاول هو الذي يبتكر شيئا جديدا بشكل كلي و شمولي[lxix] و يقصد بالمقاولاتية في إدارة الأعمال ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع أعمال جديد و إدارة الموارد بكفاءة، فهي تنصب على كل ما هو جديد ومتميز.

كما أن هناك علماء يقولون أن المقاولة مهمة ليس فقط للأفراد، بل للمؤسسات أيضا، فقد طوروا المهتمين بالموضوع مصطلحا خاصا و هو "Entrapreneur" لمصطلح للمؤسسة التي تنمي و تستثمر هذه الاستعدادات في مدرائها، و يعني المصطلح ريادة داخلية أي داخل المؤسسة، فحتى تحتفظ المؤسسة بقدرتها التنافسية عليها أن تستقطب عناصر ذات استعدادات مقاولاتية عالية و أيضا أن تحافظ عليهم من خلال توفير الأجواء لهم.

كما أن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة[lxx]:

- الانشاء (la création: *ex nihilo*): إنشاء مؤسسة من طرف فرد أو جماعة، في هذه الحالة يمكننا الحديث عن إنشاء مؤسسة جديدة.
- إعادة بعث المؤسسة (la reprise d'entreprise): إنشاء مؤسسة من خلال بعث جزئي أو كلي لنشاطات و أصول مؤسسة قديمة.
- تفعيل مؤسسة (la réactivation d'entreprise): إعادة إقلاع نشاطات مؤسسة في سبات.

1-5- نظرية المقاول :

بالنسبة لرواد الأعمال فهم يتحمسون فرديا وفق نظرية المقاول فحسب شمبيتر " Schumpeter " فان :

" المقاول يلعب دور أساسي في النظام الرأسمالي، يتحمس بالتحفيزات الفردية للنجاح و الربح، إلا أن هذا المقاول يتهدد بالبيروقراطية الموجودة في المؤسسات الكبيرة مما تبعده و بالتالي إلغاء كل مصادر الابتكار و النمو" [lxxi].

و قد قدم كل من " Bolton and Thompson " عشرة أدوار رئيسية يقوم بها رواد الأعمال من أجل تحقيق الأهداف التي يسعون إليها [lxxii] :

- يؤدون أعمالا تختلف اختلافا جوهريا عما يقوم به الآخرون.
- يتمتعون بالخلق و الابتكار،
- يدركون و يستثمرون الفرص،
- يوفرون المواد اللازمة لاستثمار الفرص،
- بارعون في تكوين شبكات من العلاقات مع الآخرين،
- قادرون على مواجهة الأحداث غير المتوقعة،
- يستطيعون إدارة المخاطر،
- يتمتعون بالسيطرة على شركاتهم،
- يضعون عملاءهم في مقدمة أولياتهم،
- يخلقون رؤوس الأموال التي يحتاجون إليها.

فاعتماد المقاولين على الابتكار من خلال ميلاد شيء جديد سواء كان اختراعا أو فكرة يجب أن يكون أصيلا، فبدون الأصالة و الحداثة لا يوجد إبداع. و حيث يوجد تأكيد على الأصالة فان ذلك يضمن أيضا إنتاج الأفكار القديمة في ارتباطات جديدة " [lxxiii] حيث اقترح كل من تلسون

" R.Nelson " و وينتر " S.Winter " و أتباع التيار التطوري مثل دوزي " G.Dosi " نظريتهم من خلال النظام التكنولوجي باعتبار أن النظام الروتيني يلائم أكثر المؤسسات الموجودة في السوق والنظام المقاولاتي و هو يلائم المؤسسات التي تدخل حديثا إلى السوق ولا يصلح للمؤسسات الموجودة، هذا التميز مستمد من نظرية النمو (La théorie du développement économique) من جهة أين يظهر دور المقاول المبتكر (المنطق الريادي)[lxxiv].

و بعد أن ظهرت الدراسات العلمية دور المقاولة في النمو الاقتصادي، تصاعد اهتمام الدول بها، حيث بدأت الجامعات الأمريكية بتدريس "المقاولاتية" ليس فقط على مستوى الجامعة، بل على مستوى الثانوية أيضا[lxxv]، فتاريخ تدريس "المقاولاتية" على مستوى الجامعات يرجع إلى عام 1947* عندما قدم Myles Mace أول مقرر دراسي في ريادة الأعمال بالتحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال (HBS)[lxxvi].

2- مميزات التعليم و التكوين المقاولاتي:

من الضروري الاعتماد على أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، تدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس أو تطوير المشاريع الصغيرة[lxxvii]، وذلك من أجل خلق ثقافة المقاولة والابتكار وحل المشاكل والمواطنة النشطة وترسيخ الثقة بالنفس لدى الأفراد وفي قدرتهم على النجاح في كل ما اختاروا، فالهدف هو مساعدة الشباب ليصبحوا مبتكرين ومشاركين نشطاء في سوق العمل.

2-1- تعريف تعليم المقاولاتية:

تم تعريف "التعليم للمقاولاتية" في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة مقاولاتية" كما يلي : ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدارسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية والاتجاهاتية و تلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة [lxxviii].

يتكون التعليم للمقاولاتية من جميع أنواع التجارب التي تعطي للطلبة القدرة والرؤية للوصول إلى الفرص المختلفة و استغلالها، أي تنمية قدرة الأفراد على التوقع والاستجابة للتغيرات في المجتمع وتشجعهم على وضع واتخاذ المبادرة والمسؤولية و المخاطرة. ليس كل شخص يتلقى تعليما للريادة سوف يصبح باعث مشروع ويشتغل لحسابه الخاص، ولكن تلك المهارات العملية المكتسبة سوف تساهم في إثراء الشخصية وزيادة القدرات الفردية للتوظيف والمواطنة. وأشار المجلس الأوروبي في لشبونة مارس 2000 إلى أن التعليم للمقاولاتية يعتبر من المهارات المكتسبة ويعرف "بمهارات أساسية جديدة"[lxxix].

2-2- التحول في طبيعة مخرجات مؤسسات التعليم العالي:

بعدما كانت الجامعة التقليدية تسعى إلى إعداد خريجين من أجل التوظيف في سوق العمل، تحولت إلى جامعة ريادية تصمم مناهجها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل، وهو التوجه الذي أدركته أوروبا حين اعتبرت عقدي السبعينيات والثمانينيات عقدي التوظيف في حين أن التسعينيات وما تلاها هي حقبة تغير سياسة التعليم العالي لتركز على مبادئ خلق فرص وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، وهذا الدور الجديد تتمحور مناهجه وطرق تدريسه حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات[lxxx] لتمكين الجامعة من التنافسية العالمية، وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة للتوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم الشغل.

2-3- مؤسسات التعليم العالي و تدريس المقاولاتية:

حسب Authers (1998) أن مجال ريادة الأعمال يعتبر أسرع المجالات نموا بين جميع المقررات الدراسية في كليات إدارة الأعمال الأمريكية، و قرر أيضا أنه إذا كان القرن العشرين هو قرن الاحتراف في إدارة الأعمال، فان السنوات الأولى من القرن الحادي و العشرين ستشهد احترافا مماثلا في مجال ريادة الأعمال، و يرجع ذلك إلى اتجاه الطلاب و غيرهم إلى خلق الوظائف بأنفسهم و إلى عدم توقعهم للتمتع بالأمان الوظيفي في المنظمات الكبيرة[lxxxi].

فهناك مجموعة من الفوائد يمكن أن تتحقق من تعليم المقاولاتية:

- تتميز المقاولة بالمرونة و القدرة على التكيف سواء عند تغير الطلب أو إدخال التعديلات فيما يتعلق باستحداث منتجات و عمليات جديدة، و لعل السبب الرئيسي في تزايد عددها و انتشارها يعود خاصة إلى ما تتميز بما من سهولة التسيير و التحكم، إلا أنها توجد أمام تحدي كبير فيما يخص قدرتها على الابتكار بالموازاة مع قدرتها المالية المحدودة[lxxxiii].
- الخصوصيات الإدارية للمقاولة حيث تختلف المؤهلات الضرورية لإدارتها عن تلك الضرورية لإدارة المؤسسات الكبيرة.
- أهمية المقاولة و تزايدها حيث أثبتت الدراسات العلمية بقائها وأهميتها حتى على مستوى اقتصاد الدول التي تنتشر فيها الشركات العملاقة، كما أسهمت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا إلى توفير الفرص للكثير من إقامة مقاولات صغيرة في المنازل كما أن التغيرات العلمية والاجتماعية ساهمت في تفضيل إقامة أعمال خاصة عوض العمل كموظفين في مؤسسات كبيرة.
- المتخصص في إدارة الأعمال يدرس مواضيع مختلفة بشكل معمق، اما تدريس المقاولاتية يعطي فرصة الطالب ان يتعامل مع هذه المواد بشكل يؤكد الترابط بينها، كما تؤهله من إقامة أعمال خاصة، فالغرض من تدريس إدارة الأعمال هو الحصول على شهادة للعمل كموظف لدى الغير بينما يوفر تدريس للمقاولاتية الفرصة للتأكيد بأن التخصص يمكن أن يؤهل الفرد ليقيم عملا خاصا به[lxxxiii].

2-4- تغيير المناهج التعليمية:

لتحقيق ثقافة المقاولاتية يجب تغيير الأساليب التعليمية بهدف تعزيز كفاءة الريادة كمؤهل حيوي يمكن الشباب من الانخراط في المجتمع. وهذا يعني: أن الافراد بحاجة إلى الابداع بدلا من السلبية، وإلى القدرة على المبادرة الذاتية في العمل بدلا من التبعية، وإلى معرفة كيفية التعلم بدلا من توقع تلقي التعليم، وإلى الريادة في نظرتهم بدلا من التفكير والتصرف مثل "موظف" أو "عميل". في المقابل، ينبغي أيضا على المؤسسات والمجتمعات التي يعملون فيها وينتمون إليها أن تمتلك بدورها مؤهلات مماثلة.

فالمناهج الدينامية والمرنة تعزز مسارات حياة الطلبة، بما في ذلك القابلية للتوظيف، والنمو الشخصي، والمشاركة الاجتماعية وتنمية القيم المشتركة اعتبارا بأن التعليم إلى جانب التوجيه والإرشاد، سوف يعزز ثقة الشباب وحس المسؤولية لديهم واستقلاليتهم وتكامل شخصيتهم، كما أن التقييم المنتظم لهذه المناهج يفترض أن يشكل ضمانة لقدرتها على توثيق التواصل ما بين الطلبة ودراستهم ومجتمعهم وإشراكهم كعناصر فاعلين ومتعلمين ذاتيين[lxxxiv].

ولذلك فالمدرس الحكيم هو الذي يساعد الطلبة على تفهم الخيارات المتاحة لهم في ظل الاقتصاد الحر ويشجعهم على أن يبحثوا بأنفسهم عن مشروعات رائدة، وهذه هي مهمة التعليم من أجل تحقيق الريادة في مجال الأعمال الخاصة التي يجب أن يتم إعداد المناهج الدراسية المهنية لتحقيقها[lxxxv]

كما أنه من أجل تدريس المقاولاتية يجب على الأستاذ أن يتحلى بمرونة التفكير، مهارات الاتصال، التعاون و بالصفات الريادية و تكون له تجربة أو مشاركة فعالة سواء في مجال الاستشارة في المؤسسات أو كمقاول في الميدان أو أن يكون قد ساهم بصفة فعلية في إنشاء المؤسسات الجديدة أو إعادة بعث مؤسسات موجودة من قبل، و يعلم الطلبة كيف يتعلمون كما يشجعهم على الاحترام المتبادل، تقبل أفكار الزملاء، القدرة على الاستجابة والتفاعل و المعالجة، التحليل والتركيب، الانتقاد البناء، العمل الجماعي، حل المشاكل حسب الموقف، تحمل المسؤولية...

أما بالنسبة للمناهج فيجب أن تكون مرنة، ملائمة للتحديات العالمية و الثورة المعرفية، مساهمة في تكوين الشخصية المتكاملة بالإضافة إلى الممارسات التطبيقية للبرامج، إلى جانب الاعتماد على نموذج إنتاج المعرفة والأفكار الجديدة داخل قاعات الدراسة بصفة مشتركة بين الأستاذ والطلبة بهدف اكتساب منهجية تفكير مبنية على أساس التفوق و التميز كفريق عمل.

كلها خصائص و طرق يحتاجها المقاول أثناء انشاء و تسيير مقاولته كي يستطيع إدارة التعلم بما والتي يمكن أن يكتسبها لما يكون طالبا.

كما لوحظ أن هناك تنوع في وجهات النظر السائدة بين الأكاديميين حول العناصر التي ينبغي أن يتكون منها برنامج للمقاولاتية، لتركز على تأسيس الشركات، الشركات النامية، الابتكار وخلق القيمة، ملكية الشركات، في حين عرفتها الدراسات السابقة بأنها دخول مجال الأعمال سواء بإنشاء شركة جديدة، أو شراء شركة قائمة، سواء حدث ذلك بشكل مستقل أو بمعاونة منظمة قائمة[lxxxvi].

فتعليم المقاولاتية في مجال الأعمال الخاصة، يساعد الشباب على كسب المهارات ويحصلوا على المعلومات التي يحتاجون إليها لبدء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم. كما أن الغرض من هذا النوع من التعليم هو تحقيق نتائج أفضل في دراسة الطلبة إلى جانب تحسين الأداء للمؤسسة التعليمية[lxxxvii].

2-5- نموذج مقترح لنشر ثقافة المقاولة انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي:

يمكن أن تسند مهمة إعداد المقاولين إلى مؤسسات التعليم العالي التي يمكنها أن تساهم في خلق ثقافة المقاولة داخل المجتمع وفقا للنموذج المقترح كما يلي:

شكل: نموذج مقترح لنشر ثقافة المقاولة انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي

المصدر: **سالمي عبد الجبار**، " دور مؤسسات التعليم العالي في اكتشاف و تكوين رواد الأعمال وغرس ثقافة المقاولة "، ملتقى دولي: الجامعة و المقاولاتية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 21-22-2011/11/23، ص 17.

يمكن لثقافة المقاولاتية أن تبدأ بفتح تخصص على مستوى المؤسسة التعليمية لتنتقل إلى مرحلة إنشاء مخبر بحث متخصص يضم فرق تشمل أعضاء من العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علم النفس، علم الاجتماع، العلوم التقنية والتجريبية[lxxxviii]، حيث أن" التعليم الابتكاري القائم على الإبداع والابتكار يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصص الذي يتيح للطالب فرصة التعرف على التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة

الأفق، ورحابة التفكير، وربط الأفكار، ويوجد مناخا تعليما متعدد الأبعاد التخصصية يسهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج[xxxix]، ليتم في مرحلة موالية تطوير حاضنة بحثية وتكنولوجية تساعد على تجسيد الأفكار المبدعة على أرض الواقع في مختلف التخصصات العلمية و التكنولوجية بعد تكوين جيل ينطلق من البيئة التي يعيش فيها ليكون أكثر فعالية.

خاتمة:

تعتبر المقاولات المبتكرة صميم الهدف الاستراتيجي والقوة الدافعة للاقتصاديات الحديثة، لذا على الجزائر تخصيص ميزانية معتبرة من إيرادات المحروقات لتمويل اقتصاد ما بعد المحروقات بهدف تنويع استثماراتها في ظل اقتصاد المعرفة، و موازاة مع ذلك يجب تغيير ميول الأفراد من السلوك الاستهلاكي إلى السلوك الانتاجي، إلى جانب تغيير الذهنيات من العمل كموظف لدى الغير إلى إنتاج العمل.

و باعتبار أن الأفراد هم نتيجة للوسط الذي يعيشون فيه، يتأثرون بخصائص المكان والزمان الذي يتطورون فيه، يصبح توفير المناخ المناسب و المشجع على خلق ثقافة المقاولة مهم في ظل الاقتصاد الحديث المبني أساسا على طبقة من المقاولين المتميزين بقدرات خاصة يمكن أن تولد مع الفرد وتنمو من خلال تدعيم موهبته بالخبرة العلمية، أين يظهر دور التعليم بصفة عامة في توجيه السلوكات نحو المقاولاتية و التعليم العالي بصفة خاصة في إعداد أصحاب الأفكار المبدعة ومساعدتهم على تحويلها إلى واقع ملموس في مختلف التخصصات، و هو ما يؤدي إلى خلق الثروة على مستوى المجتمع باعتبار أن المقاولة تمثل القوة الدافعة للاقتصاديات الحديثة والتعليم يمثل الدعامة الأساسية لغرس ثقافة المقاولة.

لذلك على الدولة بذل مجهود أكبر من أجل إدخال استراتيجية تعليم المقاولاتية في البرامج التعليمية على مستوى التعليم الثانوي و الجامعي و مراكز التكوين المهني، فبعد أن يكمل الطالب دراسته، يمكنه العمل لبضعة أعوام كموظف من أجل اكتشاف العالم الجديد بالنسبة إليه–سوق العمل– ليتمكن فيما بعد من انشاء مقاولته الخاصة، كما عليها إدماج سياسة تعليم المقاولاتية على المدى الطويل بالموازاة مع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الكبرى حتى تتمكن من غرس ثقافة مقاولاتية تقود الاقتصاد إلى النمو خدمة للمجتمع.

---

(1) شيقارة هجيرة: الإستراتيجية التنافسية و دورها في أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص3.

(2) سلطاني محمد رشدي: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2005، ص 75.

(3) توفيق مشرف: آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية وأحد عوامل التنافسية، المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض، 20-22 ديسمبر 2009.

(4) حاتم سامي عفيفي:التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية ، الكتاب الأول،1991، ص 36.

(5) حاتم سامي عفيفي: الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية 2005، ص 57.

(6) رشاد العصار: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 12.

(7) التدفقات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين. وكذلك التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل الهدايا، المنح، الميراث، التركات..الخ.

(8) *David Hénaux : Les mouvements internationaux de capitaux (Comprendre les crises financières), educagri, 2009, p 23.*

(9) *Jean-Marie Grether , Jaime de Melo: Commerce International (Théories et applications), De Boeck, 1997, p 371.*

(10) الفرق بين "وسائل" و"تقنيات" التسديد يسهل عملية الاختيار طريقة التسديد . فوسيلة لتسديد هي الشكل المعتمد لحامل التسديد support (de paiement) قد يكون مادي : مثل السك، أو غير مادي مثل التبادل الالكتروني للمعطومات EDI ،كما نميز أن (تقنيات الدفع) هي الإجراء المتبع لتنفيذ الدفع. فيتعلق الأمر بطريقة استعمال وسيلة الدفع التي تنتج عن اتفاق الطرفين عند العقد.

(11)

(12) منير ابراهيم هندي : الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة ، 1999، ص 440.

(13) www.theirm.org/publications/.../RMStandard_Arabic_Final.pdf

(14) octave jokung nguena: management des risques, ellipses,2008, p 71.

(15)

(16)

(17)

(18) قد يصنف البعض العقبات مخاطر و قد يصنفها عقبات.

(19) *jean-paul lemiere: op.cit, p 61.*

(20) *j.Paveau et autres : Exporter (pratique du commerce international), Edition Foucher, 19ème Edition 2005, p364.*

(21) *Samia Oulounis : gestion financière internationale, OPU, 2005 , p 25.*

(22) *J.paveau : op.cit , loc .*

(23) *Samia oulouis: op,cit. loc.*

(24) *J.paveau : op.cit, p364 .*

(25) *Samia oulouis: op.cit , p 25.*

(26) *philippe d'arvisenet et jean pierre petit : économie internationale « la place des banque », dunod,1999, 391.*

(27) تحدث مخاطر عدم التحويل عندما يكون البنك المركزي غير قادر على توفير العملة اللازمة لتحويل الموارد من العملة المحلية إلى وسائل دفع الدولية.

(28) *Sébastien Benat : op.cit.*

(29) إذا كانت العملة الصعبة المستعملة غير تلك المستعملة دوليا (عملة غير دولية).

(xxx) *Lasary: le commerce international à la portée de tous, 2005, p 214.*

(xxxi) *Didier Pierre Monod :moyens et techniques de paiement internationaux ,Edition ESKA, 2ème Edition,1999, P 65.*

(xxxii) *J.paveou et autres : op.cit.p376.378*

xxxiii SOHEIL CHENNOUF : femmes entrepreneures, femmes au foyer et femmes salaries : le cas de l'Algérie, cahier de recherche n°07-35-09 septembre 2007, p 10

xxxiv مصدر الاحصاءات معدلات الفائدة تمويل المشاريع الصغيرة تجذب البنوك العملاقة 5 مارس 2007، http://www.gfusa.org

xxxv PHILIP BERAUD: Qui est. l'entrepreneur? débat autour du spectre de la théorie économique, P5-8

xxxvi Op site, p10-12

xxxvii Theory economics enterprises: theory de l'entrepreneur Schumpeter, http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revuescollections/problemeseconomique/theories/entrprises.html

xxxviii ALAIN FAYOLLE : Etrepreneuriat apprendre à entreprendre , ed. Dunod Paris 2004, P 62.

xxxix محبا زيتون: المرأة و التنمية مناهج نظرية و قضايا عالميه مركز القومي البحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة 2000، ص 48.

xl Jonathan H. Westover et order: An Exploration of social Entrepreneurship in the entrepreneurship Ero, Asia social science vol.6,n.6, June2010, 4-5 .

xli TRACEY ANN POWERS : les obstacles et les solutions des femmes entrepreneures des régions ressourcés du Québec, 2009, Université du Québec à trois rivières, p13.

xlii Safiah Abdrahmane Konuta : caractéristiques de l'entrepreneurship féminin au Mali, université du Québec Chicoutimi (UQAC), 1997, p18.

xliii Abdoulaye WANE: le developpement de l'entrepreneuriat féminin au Senegal obstacles et essays de solution, sous la direction D.Marième Ndoye, université CHEIKH ANTA DIOP DE DAKAR 2008/2009, p 125

xliv : Bahija Amrhar, L'entepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche 2001-04, Ecole des hautes études commerciales (HEC), Montréal, p21.

xlv Hassiba Gherbi, carastiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie , 2010, univ paris est créteil, p3

xlvi Guide d'appui au développement de l'entrepreneuriat féminin au Maghreb, etude n°23, Association des femmes chefs d'entreprises du Maroc, 2010, p8

xlvii ندى قيسي: المقاولات النسائية في المغرب العربي

http://www.maghrebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2005/12/23/feature-01

xlviii اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2007 ، ولاية تلمسان

xlix اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2013، ولاية تلمسان

[I] **F- Boneu et al,** « le changement managérial », édition liaison, Paris 1992, p 12.

[II] **Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement,** Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, bulletin d'information statistique de la PME N 21, Algérie, octobre 2012, p06.

[III] **Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement,** Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, bulletin d'information statistique de la PME N 20, Algérie, mars 2012, p50.

[liii] **معهد اليونسكو للإحصاء**، "الموجز التعليمي العالمي لعام 2009: مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة، ص 8.

[liv] **خضير كاظم حمود**، "إدارة الجودة الشاملة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، ط 3، 2007، ص 72.

[lv] **شريفي علي**، "تقييم جودة التعليم الجامعي من خلال امتلاك الأستاذ مبادئ بناء اختبار التحصيل الجامعي من منظور صناقة بلوم للمجال المعرفي"، ملتقى دولي: إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة- مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، 10-2011/05/11، ص1.

[lvi] **Gérard KOEN**, « De Nouvelles Théorie pour Gérer l'entreprise du XXIè siècle », Ed ECONOMICA, France, 1999, p 32.

[lvii] **فلاح حسن الحسيني**، " إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز "، دار الشروق، الأردن، 2006، ص41.

[lviii] لقد تغيرت الترجمة العربية لمصطلح Entrepreneur من "منظم" ثم "مقاول" ثم تحولت في التسعينات في دول عديدة إلى "ريادي"، أما في الجزائر تعد مصطلحات المقاول - المقاولاتية الأكثر استخداما.

[lix] **منظمة العمل الدولية واليونسكو**، "نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين: تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية"، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت، الطبعة العربية، 2010 ، ص21.

[lx] **مدحت القريشي**، " التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 130.

[lxi] **عمرو علاء الدين زيدان**، " ريادة الأعمال : القوة الدافعة إلى الاقتصاديات الوطنية "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 49.

[lxii] **Alain Fayolle**, « Introduction à l'entrepreneuriat », Dunod, Paris, 2005, p 10.

[lxiii] **عمرو علاء الدين زيدان**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[lxiv] **عبد الجبار سالمي**، "إدارة النمو في المقاولة من مرحلة الولادة إلى مرحلة التجديد: المواقف الحرجة للمقاول في مواجهة أزمات النمو"، الأيام العلمية الدولية الثالثة حول المقاولاتية: فرص وحدود مخطط الأعمال: الفكرة الإعداد و التنفيذ، جامعة محمد خيضر بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الزيبان بيسكرة –الجزائر، 17-18-19/ 04/ 2012، ص 06.

[lxv] **Alain Fayolle**, op.cit. p 12.

[lxvi] **عمرو علاء الدين زيدان**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[lxvii] **Alain Fayolle**, op.cit. p 15.

[lxviii] **نصيب رجم، غربي نجوى**، " التأهيل التسويقي كممر لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17-2006/04/18، ص 676.

* يطلق كذلك على المقاولاتية بمصطلح ريادة الأعمال أو الريادية كما يطلق على المقاول مصطلح الريادي.

[lxix] **فلاح حسن الحسيني**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[lxx] **Alain Fayolle**, op.cit. p 18.

[lxxi] Http : www.ladocumentationfrancaise.fr/revues - collections/problèmes - économiques, p 1.

[lxxii] **عمرو علاء الدين زيدان**، مرجع سابق، ص 109.

[lxxiii] **نبيل جواد**، " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص 179.

[lxxiv] **OLIVER Booba – OLGA**, L'économie de l'entreprise, Illustration Bruno, France, 2003, p147.

[lxxv] **عمرو علاء الدين زيدان**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

* يقرر (Vesper and Gartner 1997) أن هذا المقرر تم تقديمه لأول مرة في عام 1945 .

[lxxvi] **عمرو زيدان**، " برامج تطوير ريادة الأعمال: البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في آليات التجارة والإدارة العربية "، الملتقى العربي: تطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، الجمهورية العربية السورية، 11-2003/03/13، ص 06.

[lxxvii] **منظمة العمل الدولية واليونسكو**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[lxxviii] **منذر المصري و آخرون**، " التعليم للريادة في الدول العربية: دراسات حالة عن الدول العربية (الأردن، تونس، سلطنة عُمان، ومصر)"، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية، نشر اليونسكو LB/2010/ED/PI/34 ، معمودة أبريل 2010، ص 9.

[lxxix] **مرجع سابق**، ص 28.

[lxxx] **مقدم وهيبة**، "الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، يومي 19-2010/05/20، ص 343.

[lxxxi] **عمرو زيدان**، مرجع سبق ذكره، ص 01.

[lxxxii] **عبد الجبار سالمي** ، "النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : اللجوء إلى النظرية التطورية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص- إدارة الأعمال-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2009 –2010، ص 225.

[lxxxiii] **سعاد نائف برنوطي**، " إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد الريادة - "، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 38.

[lxxxiv] **منظمة العمل الدولية واليونسكو**، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

[lxxxv] **حسام بدراوي**، "التعليم من أجل تحقيق الريادة في مجال الأعمال"، مؤتمر: لماذا تفشل مبادرات الريادة في مجال الأعمال: الدروس المستفادة من التجارب الدولية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة – مصر، 2006/11/05، ص01.

[lxxxvi] **عمرو زيدان**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[lxxxvii] **حسام بدراوي**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[lxxxviii] **عبد الجبار سالمي** ، "الدور الجديد لمؤسسات التعليم العالي في اكتشاف و تكوين رواد الأعمال وغرس ثقافة المقاولة"، ملتقى دولي: الجامعة و المقاولاتية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 21-22-2011/11/23، ص 18.

[lxxxix] **مقدم وهيبة**، مرجع سبق ذكره، ص 343.